

المائدة المستديرة المغربية

التشغيل، التجارة الخارجية،
النوع الاجتماعي وإدارة الحكم
تقويم القدرة على الازدهار

نظمت من طرف البنك الدولي
بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية

تقرير الأشغال
تونس - 24 و25 مايو 2005



المائدة المستديرة المغربية

التشغيل، التجارة الخارجية،
النوع الاجتماعي وإدارة الحكم

تقويم القدرة على الازدهار

تقرير الأشغال

تونس يومي 24 و25 مايو 2005

التوصيات الأساسية لأشغال المائدة المستديرة

التشغيل

- تحسين مناخ الاعمال عن طريق خلق إطار ملائم لإدارة الحكم بهدف إنعاش الاستثمارات الخاصة ودعم السياسات الحافزة لخلق فرص العمل وسياسات للاقتصاد الكلي تتناسب مع نسبة نمو عالية في قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة وذات قيمة مضافة.
- تحديد دور جديد للدولة عن طريق وضع قواعد شفافة في مجال المنافسة وخلق محيط حافز مناسب للاستثمار والتنافسية.
- خلق مناخ الاعمال يحفز الشركات على تكوين (تدريب) العاملين فيها مع دعم الروابط بين التكوين (التدريب) المهني وحاجيات السوق.
- ترشيد برامج وسياسات التشغيل الفعالة، وفي نفس الوقت إدخال نظام رعاية اجتماعية مناسبة لأولئك الذين يكادون أن يفقدوا وظائفهم (بسبب الانفتاح الاقتصادي وإبطال العمل بالاتفاقية المتعددة الألياف، إلخ) ومراجعة القوانين المنظمة للعمل من أجل تسهيل إعادة هيكلة الشركات.
- بحث إمكانية خلق سوق شغل مغاربي لأجل فتح الأسواق وملائمة سياسات التشغيل.

إدارة الحكم

- تحسين الظروف لتطبيق أفضل للقانون ولمراعاة أحسن لتراثبية المعايير والمؤسسات.
- تعزيز قدرات مختلف هيئات التمثيل والرقابة ومساعدتها على تشجيع الثقافة المؤسسية.
- ضمان الاستقلالية المالية والمؤسسية للوكالات التنظيمية مع التأكد من كونها عرضة لمساءلة المواطنين.
- توجيه أعمال الشركاء الدوليين لكي تبرز متطلبات إدارة الحكم.
- ضمان تبادل للمكتسبات والمهارات في مجال الحكم الجيد بين البلدان المغاربية.

النوع الاجتماعي

- إنشاء فريق عمل مختلط ومتعدد الاختصاصات هدفه الإدماج الاقتصادي للنساء في الفضاء المغاربي.
- تحسين المساهمة الاقتصادية للنساء عن طريق ممارسة سياسات للاقتصاد الكلي تشجع التكوين (التدريب) والتربية وتكيف المناهج الدراسية مع تطورات سوق الشغل.
- حل المشاكل التي تجعل التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية أمرا صعبا بالنسبة للنساء الراغبات في العمل (دور الحضانة).
- الأخذ بعين الاعتبار مسألة النوع الاجتماعي في الأشغال الإحصائية ومضاعفة القوانين المعززة لحقوق المرأة.
- ضمان مساهمة أكثر أهمية في الحياة السياسية والجمعوية والنقابية من خلال المدرسة والأسرة وآليات الحصص والمتابعة.

- إعادة التفكير في المنطقة المغربية على أنها مسعى اقتصادي مكمل وضروري للامتداد الأورومتوسطي.
- إقامة مناخ تنافس صالح وعادل عن طريق شراكة بناءة بين القطاعين العام والخاص. وسيتم ذلك بواسطة ملاءمة السياسات والجمركية (وكذلك المعايير)، مما سيمكن من التقليل من الاقتصاد غير الرسمي.
- في المجالات التي لم يتطرق إليها برنامج برشلونة (الزراعة، التربية، البحث، البيئة، تنقل الأشخاص) إنجاز مشاريع فرص الربح فيها متكافئة (فضي-فضي) ومن شأنها تحقيق اندماج آجل في الاتحاد الأوروبي.
- تخصيص فوائد إعادة الهيكلة للخاسرين، خصوصا الفقراء.
- مضاعفة فرص تشارك التجارب المغربية (غرف التجارة، منتدى اقتصادي مغربي، منتديات وطنية).

مسعى مجدد

نُظمت المائدة المستديرة المغاربية من طرف البنك الدولي بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية وذلك يومي ٢٤ و ٢٥ مايو ٢٠٠٥ بتونس العاصمة. وقد ضمت هذه المائدة أكثر من ٢٥٠ مشاركا، قدموا من الجزائر ومن تونس ومن المغرب، من بينهم أعضاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص والاطراف الأكاديمية، وبعض ممثلي الحكومات.

وكانت المائدة المستديرة تهدف (أ) إلى مناقشة التحديات الأساسية لتنمية البلدان المغاربية (الجزائر والمغرب وتونس) وبرنامج الإصلاح الاقتصادي في بلدان المنطقة: و(ب) إلى اقتراح محاور إصلاح وأعمال ملموسة لتيسير أعمالها.

وإن المسعى المعتمد لتنظيم المائدة المستديرة كان مجددا ومبتكرا، بحيث تم تكوين فرق عمل لكل من مواضيع المؤتمر ثلاثة أشهر تقريبا قبل الجلوس على المائدة المستديرة، تضم ممثلين عن المجتمع المدني وعن القطاع الخاص وعن الاطراف الأكاديمية في البلدان الثلاثة. لعب عمل الفرق الاربعة دورا محوريا في تحضير وحسن سير المائدة المستديرة. كما اتخذت هذه الفرق كנקطة انطلاق لأعمالها التقارير الأربعة التي نشرها

البنك الدولي عن منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية× حول مواضيع المؤتمر(التشغيل، التجارة الخارجية والاستثمار، النوع الاجتماعي، وإدارة الحكم)، ثم قامت بإغناء النقاش بإعادة النظر في خواتم التقارير حسب السياق المغاربي.

خلال المائدة المستديرة قدم كل فريق تحليله عن المسألة موضوع الدراسة مما خلق نقاشا جد حاد بين مجموع المشاركين. بعد ذلك وسع المشاركون في المائدة المستديرة مجال المناقشة والتفكير في كل موضوع من المواضيع بحيث أفضوا إلى عدد من التوصيات والأعمال الملموسة وذلك بغية تطبيقها. تمت مراجعة تقارير البنك الدولي بالتفصيل وشكلت هذه التقارير موضوع نقاش حاد خلال اليومين المخصصين للمائدة المستديرة.

وحسب رأي المائتين والخمسين مشاركا حققت المائدة المستديرة نجاحا كبيرا، ويتعين تتبعها من أجل مواكبة أعمال الإصلاحات في البلدان والدفع بالاندماج المغاربي. تركت المائدة المستديرة أثرا يتمثل في تجديد الحماس للاندماج وللمبادرات الجهوية ولإعمال أكثر استمرارية لبرامج الإصلاحات في البلدان. فقد وصل الأمر بأحد المشاركين إلى التحدث عن "رياح تونس" للتشديد على أهمية الحدث في بناء مستقبل مشترك بين البلدان المغاربية..

!! إننا نرغب في بناء منطقة مغاربية يلعب فيها المجتمع المدني دورا أكثر أهمية ويمكن فيها أن نحول إخفاقات الماضي إلى مصادر قيمة مضافة !!

السيد حسن بن عبد الرازق
خبير اقتصاد، المغرب

|| لم نكن لنحصل على نقاش بهذه الدرجة من الحدّة
والافتتاح والخصب لو لم نقابل أوجه نظر البلدان الثلاثة. فيلزمنا
المزيد من الفرص من هذا النوع للتحدث فيما بيننا نحن المغاربة
والحصول على إصغاء الحاكمين. ||

محمد رجاء عمراني
أستاذ قانون، المغرب.

يقدم التقرير التالي تشخيصا للتحديات الأساسية، قامت به الفرق الأربعة والذي تبناه ووافق عليه مجموع المشاركين في المائدة المستديرة، وكذلك التوصيات التي أتت بها الورشات حول مواضيع المؤتمر الأربعة، والتي عرضت على مجموع المشاركين خلال الجلسة العلنية النهائية. تُعرض مواضيع المائدة المستديرة هنا دون ترتيبها حسب الأولوية. فهي تكتسي كلها حسب رأي المشاركين أهمية جوهرية وترتبط فيما بينها بشكل وطيد.

التشغيل

تشخيص التحديات

التحديات متعددة لكن المشاكل الرئيسية التي حددها فريق العمل هي:

- عدم ملاءمة التربية والتكوين والتشغيل.
- برامج التشغيل الناجعة (PAE) ليست كافية وتستهدف حاملي الشهادات من بين الشباب وهي مكلفة.
- إنتاج المعلومات حول العرض والطلب في التشغيل ونوعيته وإذاعته غير كاف.

المشاكل المتعلقة بالتشغيل في المنطقة المغربية تفسرها عناصر عدة:

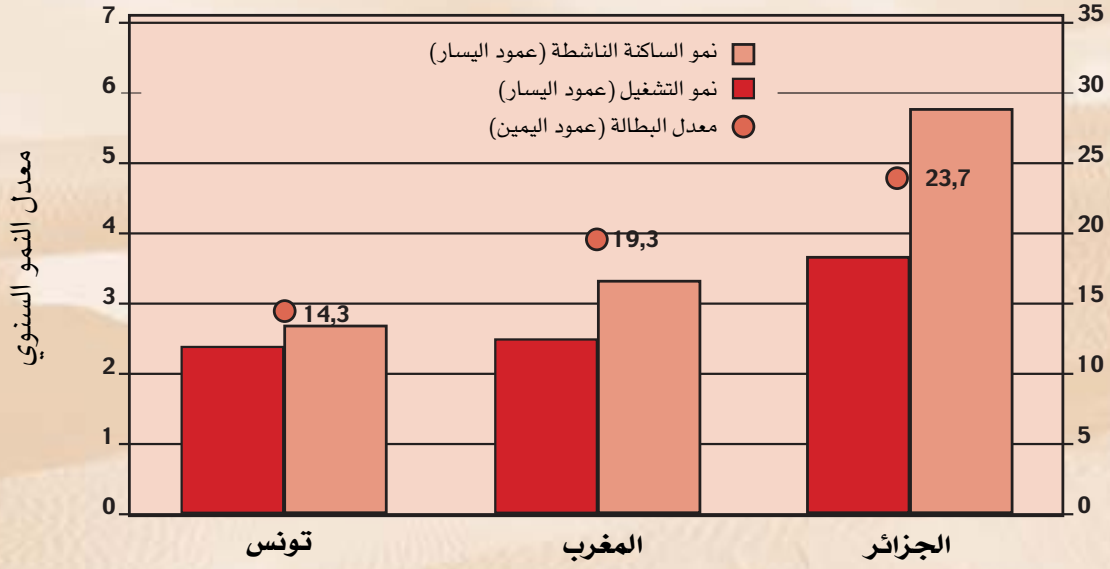
- الانتقال السكاني
- نسبة بطالة مرتفعة خصوصا عند الشباب من حاملي الشهادات.
- ضعف نسبة المردودية الاجتماعية للنظام التربوي وتخالف بين المؤهلات وسوق العمل.
- "تقويم إمكانيات التشغيل في بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية"، طبعة إسكا بالفرنسية
- إدارة حكم أفضل لاجل التنمية في الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية" طبعة دار الساقى ٢٠٠٤
- التجارية والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية"، طبعة دار الساقى ٢٠٠٣
- النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية"، طبعة دار الساقى ٢٠٠٤.

● عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية:

- ◆ نمو غير كاف
- ◆ خفض الطلب الناتج عن القطاع العام وبطء وتيرة النمو في القطاع الخاص
- ◆ الانفتاح على نظام أسعار مفصل أكثر على الأسعار الدولية

● الانتقال إلى عقد اجتماعي جديد

نمو الساكنة الناشطة مقارنة مع نمو التشغيل ما بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٠٤



مرجع : التجميع حقق من طرف مصالح البنك الدولي حسب منظمة الشغل العالمي ومراجع خاصة بالدول المعنية

التوصيات:

عرض المشاركون الذين عملوا في موضوع التشغيل مقترحات عمل لتحسين وضعية التشغيل في المنطقة المغاربية.

١ - ركز الفريق قبل كل شيء على أهمية تحسين مناخ الاعمال عبر وسائل مختلفة:

- عن طريق ضمان إدارة مستدامة لأسس الاقتصاد الكلي.
- بتعزيز الجاذبية الاقتصادية للبلدان الثلاثة.
- بتحسين خدمات البنى التحتية لإنعاش الاستثمار الخاص وجلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية.
- بخفض تكاليف المعاملات الإدارية والخاصة.
- بتحسين إنتاج الخبر حسب المعايير الدولية (العرض والطلب) وتسهيل بلوغه.
- عن طريق تكوين (تدريب) العاملين لاكتساب مؤهلات وكفاءات توافق حاجيات السوق.
- بواسطة تكييف تشريعات العمل لتسهيل إعادة هيكلة الشركات، مع إقامة نظام رعاية اجتماعية مناسب.

٢ - سجل المشاركون أيضا الحاجة إلى تحديد دور جديد للدولة. ويتوقف بلوغ هذا الهدف على القيام بعدة إصلاحات:

- جعل القائمين بالأمر (الدولة والشركات والأفراد) مسؤولين.
- وضع قواعد تنافسية شفافة وضمن تطبيقها.
- وضع نظم مواكبة لتسهيل تكييف النشاطات وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج.
- إدخال نظام رعاية اجتماعية مناسب لأولئك الذين يوشكون أن يفقدوا عملهم وفي نفس الوقت مراجعة القوانين المنظمة للشغل لتسهيل إعادة هيكلة الشركات.
- تعزيز آليات مرافقة وإنعاش الشركات في الأنشطة ذات القيمة المضافة والإنتاجية المرتفعة.

٣ - هناك مشكل آخر أساسي في البلدان المغاربية يتمثل في انعدام مطابقة التربية والتكوين (التدريب) والتشغيل. ومن أجل تقويم النتائج الوخيمة لغياب التنسيق هذا اقترح فريق التشغيل الإجراءات التالية:

- حفز الشركات على اعتبار التكوين (التدريب) المستمر كأداة مهمة لتحسين الإنتاجية والتنافسية (الوعي، والتمويل).
- تطوير تكوين (تدريب) مستمر يلبي حاجيات الشركات وتكييف البرامج التعليمية مع تطورات سوق العمل.
- تحسين مستوى المعلومات عن الطلب والعرض في العمالة وكذلك إدخال نظام تتبع المؤهلات التي تتطلبها الشركات.
- تمكين نظامي التكوين (التدريب) العمومي والخاص من التنافس فيما بينهما.
- تشجيع تطور خدمة التكوين (التدريب) الخاصة.
- استعراض نظام تمويل التكوين (التدريب) الأولي والمستمر والنظر بالإصلاحات المناسبة (بما في ذلك إصلاح ضريبة التكوين المهني).

٤ - تبين كذلك أنه من الضروري تبني إصلاحات يتم معها وضع سياسات رعاية اجتماعية فاعلة. ومن أجل هذا يجب:

- تحديد خصائص العرض والطلب لمطابقتها ووضع نظام تتبع وتقييم لأثر برامج التشغيل الناجعة، مما يسمح بتربط البرامج ويحمل المؤسسات المسؤولية.
- تعزيز خدمات التشغيل العمومية والخاصة وحفز مؤسسات التكوين (التدريب) على تبني مقاربة خاصة بالزبون (استيفاء التكاليف) دون تمييز جنسي أو عمري أو تمييز حسب مكان الإقامة.
- تكييف تشريعات العمل مع إقامة نظام رعاية اجتماعية مضبوط.
- إقامة نظام رعاية اجتماعية ملائم خارج الشركات لتسهيل إعادة الهيكلة.

٥ - وأخيرا عبر المشاركون في فريق الذي عالج موضوع التشغيل عن دعمهم لخلق سوق عمل مغاربي. حيث سيمكن ذلك حسب رأيهم من الرفع من الاستثمار في مجال التكوين (التدريب) على مستوى البلدان المغاربية (هجرة اليد العاملة المؤهلة التي تزود سوق عمل ثانوي)، وفتح الأسواق لتعويض العجز الحاصل في المؤهلات الرائدة، وملاءمة المعايير الوظيفية لأجهزة التكوين وإدماج أنظمة المعلومات في سوق العمل.

أسئلة مفتوحة

بقيت عدة تساؤلات معلقة خلال مناقشات فرق عمل المائدة المستديرة. مثلا من يتعين عليه الاستثمار وفي أي قطاع وكيف العمل لتيسير خلق فرص العمل؟ ما هي المؤهلات والكفاءات التي يجب تطويرها لتحسين قابلية التشغيل؟ كيف يمكن تجاوز مقتضيات التشغيل؟ كيف يمكن ضمان التوازن بين مرونة سوق العمل والرعاية الاجتماعية بالنسبة لأولئك الذين يوشكون على فقدان عملهم؟ ما هي آثار الانفتاح الاقتصادي على التشغيل؟ ما هي الفرص والشروط التي يتعين استجماعها لإقامة سوق عمل مغاربي؟

لقد حدد فريق العمل المهتم بإدارة الحكم عدة تحديات في البلدان المغاربية. أولا وقبل كل شيء هناك تعقد المؤسسات سياقاً وآليات وفاعلين. ثم الحساسية السياسية للمشاكل ومعيارية أية مقارنة لإدارة الحكم. توجد أيضا صعوبات تتعلق بقياس إدارة الحكم: نوعية الإدارة وسلطة القانون. وأخيرا يظل مشكل التعدد والتعميم (المنطقة المغاربية / الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية). وحسب رأي الجميع فإدارة الحكم السيئة تعكس فشل المؤسسات.

تسبب إدارة الحكم السيئة في عدة نتائج وخيمة:

- نمو بطيء.
- أداء اقتصادي ضعيف (سياق اقتصادي ومناخ استثمار سلبيين).
- تردي في جودة السلع والخدمات العمومية.
- بطء التنمية البشرية والاجتماعية.
- إحباط وتوترات اجتماعية.

تشخيص التحديات

عرّف المشاركون في فريق إدارة الحكم بأربع مجالات أساسية تتطلب إصلاحات:

١- الفصل بين السلطات

• البرلمان هو مجموعة ممثلين منتخبين أو معينين أو مزيج من هاتين الإمكانيتين، وهو يمثل الشعب ويشكل مبدئياً سلطة مضادة للسلطة التنفيذية. فيتعين عليه مراقبة السلطة التنفيذية والعملية التشريعية، مثلما يجب دعم عملية اقتراح القوانين من طرف البرلمان. وأخيرا يتعين حصر مهام الوزارة الأولى وامتيازات كل وزارة على حدة بشكل أفضل.

• من الضروري أيضا إصلاح الإدارة لتوزيع السلطات وإضفاء مضمون حقيقي على عملية اللامركزية. تبيين للمشاركين في الفريق أن اللامركزية مسألة مهمة ما دامت تسمح بالجمع بين فضيلتين: مشاركة المواطنين المعنيين وظهور سلطات محلية همها الصالح العام المحلي والمناطقى. ستمكن اللامركزية من إدماج المجموعات المحرومة (القروية الفقيرة) والمناطق المهمشة.

• سجل فريق إدارة الحكم كذلك ضرورة الحفاظ على دور الدولة في تطبيق الخصخصة. في الواقع، لا يعني تسيير القطاع الخاص لمرافق الخدمات العامة بالضرورة تنازلا من طرف الدولة عن وظيفتها كقوة عمومية مكلفة بتحديد محتوى الصالح العام بواسطة قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية وبضمان التوصل إلى خدمات عامة ذات جودة لكل المواطنين.

• يجب كذلك توطيد الكفاءات التنظيمية للدولة بالسماح لها بالرفع من قدراتها في التفاوض وحماية المستهلكين وتتبع جودة الخدمات المقدمة. للدولة من بين ما لها مهمة تحديد دفاتر التحملات بالاعتماد على كفاءة تقنية، وضمان المنافسة وحماية القطاعات الحيوية والإستراتيجية على المدى الطويل، مع الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

● ويفترض التنظيم إذا تدعيما للدولة عن طريق خلق وكالات مستقلة وإقامة أنظمة افتتاح للحسابات و أنظمة مراقبة من طرف هيئات مستقلة، دون أن تكون نتيجة ذلك فقدان المصادقية في العملية السياسية المبنية على التمثيل السياسي للمواطنين. قد باشر بعض بلدان المنطقة بتطبيق هذه الاجراءات.

● فيما يتعلق بالأولويات في مجال الفصل بين السلطات داخل المنطقة المغاربية وهي الأولويات التي قد يكون لها أثر مضاعف وتأثير على تحميل المسؤولية فيعتبر المشاركون أن الأمر الأكثر استعجالا هو إقامة أنظمة افتتاح للحسابات وتنظيم. وقد شرعت بعض البلدان المغاربية في وضع هذه الأنظمة. كما يتعين أيضا تعزيز هذه الأنظمة وضمن استقلاليتها في المراقبة والتقييم. يمكن إضافة محاور إصلاح ويمكن إعادة صياغة الميثاق السياسي.

● يعتبر إصلاح القضاء عبر استقلالية النظام القضائي أمرا ضروريا أيضا. يتضمن الفصل بين السلطات أن تتمكن السلطة القضائية التصرف كضامن لاحترام القواعد والقوانين ولتطبيقها.

٢- الإدماج

● الفئات السكانية الفقيرة والتي هي في وضعية هشّة

● النساء: بالرغم من أن وضعية النساء في المنطقة المغاربية لا يمكن مقارنتها مع وضعية النساء في الشرق الأوسط ورغم الجهود المبذولة في هذه المنطقة إلا أن وضعيتهن لا تزال ذات إشكالية على مستوى القوانين وعلى مستوى تطبيقها وعلى مستوى الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يجب تحقيق الإدماج على عدة مستويات: إصلاحات مدونات الأسرة بالنسبة للبلدان التي لم تعرف إصلاحا بعد والتشغيل والمشاركة السياسية والتمثيلات والأنماط المعقدة التي تحتاج برامج تعليمية وإعلامية.

● الشباب: يعاني الشباب أكثر فأكثر من البطالة. يطالب المعطلون الشباب حاملو الشهادات بحقهم في التشغيل. بذلك أصبح الشباب يشكلون قوة اعتراض. ويتم الإدماج عن طريق التربية والتكوين والتأهيل، كما تمر عبر سياسات وبرامج ومخططات عمل تسمح بالحصول على الحقوق الجوهرية (التربية والصحة والمساواة أمام القانون والمساواة في الامتيازات الاقتصادية).

يتحقق هذا الإدماج عبر مشاركة أكثر نشاطا في المجتمع المدني. فتعتبر الانتخابات الشفافة عامة أكثر أشكال المشاركة مؤسسية: فإجراء انتخابات دون تدخل من أحد يدخل في إطار إدارة الحكم الجيدة. يجب أيضا تحديد قنوات تسمع من خلالها هذه الفئات صوتها لأخذها بعين الاعتبار. وفي النهاية فمن المهم تشجيع هذه القنوات التي تدافع عن مصلحة المواطنين: مجتمعا مدنيا وجمعيات مهنية وجمعيات مستهلكين ونقابات...

٣- إصلاح الإدارة

● غالبا ما يعيق التنظيم وكذلك الإجراءات وطريقة تطبيقها التدبير الجيد لإدارة الحكم. بحيث يلاحظ التأثير السلبي على الخدمات العامة وعلى تطور القطاع الاقتصادي وعلى الاستثمار. ومن هنا تكمن ضرورة إصلاح عمل الإدارة عن طريق عصرنتها. لقد انطلقت مبادرات الحكومة الإلكترونية لكن يتعين تفعيلها. وغالبا ما يتم التوصل إلى الخدمات العامة على حساب ضعف مستوى جودتها.

● يتضمن الوعي بالعلل الاجتماعية في المنطقة المغاربية وضع إجراءات مكافحة الرشوة وسوء استعمال السلطة ومحاربة الأقارب والمحسوبية والزيونية والعلاقات الشخصية. يوصي المشاركون في الفريق بوضع أطر لإنتاج نخب وزعماء قادرين على تدبير التغيرات وإعادة دينمة الإدارة.

٤- حرية التعبير

● تفرض عدة إجراءات نفسها في هذا المجال. أولا من المهم تعزيز إنتاج المعلومات (مراكز الإحصاء والأبحاث والدراسات) وإدراج هذا الإنتاج في عمل الإدارة. يجب كذلك تسهيل التوصل إلى الخبر. بعض الدول تفرض قيودا على الخبر وتحد من التوصل إليه ومن تداوله.

● من الضرورية أيضا خلق قواعد ومراكز معطيات تقدم خدمة للعموم في شكل خبر إحصائي سهل المنال (نشر الإحصائيات، بيانات، قرص مدمج وعلى الانترنت).

• للحكومة دور مهم تلعبه في مجال حرية التعبير. في الواقع يتعين عليها تنظيمه من خلال قانون الصحافة لضمان حرية التعبير وعدم استخدام هذا الامتياز لمراقبة الخبر. كما يجب على الحكومة أن تحرر القنوات التلفزية وتقلص احتكارها على وسائل الإعلام. ويمكن أيضا اتخاذ إجراءات أخرى لتشجيع استقلالية المجتمع المدني والمناقشات العمومية.

التوصيات

قدم المشاركون في المائدة المستديرة الذين عملوا على موضوع إدارة الحكم خمسة توصيات أساسية:

١ - تحسين الشروط من أجل **تطبيق أفضل للقانون** واحترام أحسن لتراتبية المعايير والمؤسسات.

توجد ثلاث مستويات للشروط:

يفهم ضمنا من **الأول** إجراءات إنتاج القوانين ويتضمن تدوين جيد لهذه القوانين ومراقبة لجودتها من طرف أجهزة مثل مجلس الدولة وإذاعة النصوص ومشاريع النصوص وتعزيز قدرات البرلمان وموظفيه:

أما **المستوى الثاني** فيعني تطبيقا أفضل للقوانين ومراقبة أحسن عبر قضاء يتمتع باستقلال أكثر وعبر صحافة حرة أكثر:

يتعلق **المستوى الثالث** للشروط بالتربية والثقافة، وذلك عبر تكثير الآثار المثالية والحملات التحسيسية ودعم المنظمات غير الحكومية ونسيج الجمعيات.

٢ - مساعدة مختلف الهيئات التمثيلية وهيئات المراقبة **لإنعاش ثقافة المؤسسة** والدفاع عن مصالحها الخاصة التي يحددها القانون.

يمكن دعم الهيئات التمثيلية من خلال ثلاث طرق تكميلية: أولا عن طريق تحسين تمويل الحياة العامة (بإخضاع تمويل الانتخابات لمراقبة أكثر صرامة وبجعل نظام أداء أجور المنتخبين أكثر شفافية، إلخ) والصفقات العمومية (عن طريق الحد من المديونية العامة وتوضيح مدونات إبرام الصفقات العمومية وإشراك المواطنين أكثر في خيارات التنمية والتهيئة والتسيير): ثم عن طريق تعزيز كفاءات وقدرات المنتخبين وكذا نظام قيمهم الأخلاقية: وأخيرا تعديل الأنظمة الأساسية للهيئات التمثيلية وهيئات المراقبة للحصول على برلمان أكثر تمثيلية ونظاما قضائيا أكثر استقلالية وأكثر فاعلية وأكثر شفافية وأجهزة مراقبة أكثر استقلالية.

٣ - ضمان **الاستقلالية المالية والمؤسسية للوكالات التنظيمية** والتأكد من أنها تقدم حسابات عن أعمالها للمواطنين.

تضمن الاستقلالية المؤسسية لوكالات الضبط عبر قوانين وقواعد أكثر وضوحا وأكثر شفافية. أما الاستقلالية المالية فتكفلها آليات تمويل هي نفسها تحدد بواسطة قواعد واضحة. من الواضح أن السير الجيد لوكالات الضبط يتوقف على تطبيق مبادئ حكمة المقابلة للوكالات نفسها، وعلى شفافية القرارات المتخذة من طرف هذه الأخيرة. تقدم وكالات الضبط هذه حسابات عن أعمالها للمواطنين عبر قناتين: أولا بواسطة ممثليها المنتخبين ولكن أيضا عبر إذاعة منتظمة للمعلومات.

٤ - توجيه أعمال الشركاء الدوليين للتشديد على متطلبات إدارة الحكم.

إن أعمال الشركاء الدوليين للحفاظ على الضغط من أجل إدارة حكم أفضل يمكنها أن تتخذ عدة أشكال: دعم لإنتاج المعلومات وإذاعتها: تعدد المشاريع المنجزة مباشرة مع المجتمع المدني: المساعدة على التعبير عن طلبات الإصلاح واختبارها ومواكبتها: المساعدة على إنتاج النقاشات وتنظيمها: دعم إشراك التجارب على صعيد المناطق وظهور رأي عام مغاربي: المساعدة على المقارنة مع مناطق العالم الأخرى: ودعم التكوين (التدريب) والتربية وتعزيز القدرات (حتى في القطاع الخاص). وتتعين مع ذلك الإشارة إلى أن الضغوط الخارجية الرامية إلى تيسير هذه النقاشات يجب أن تتلائم مع مراعاة أدبيات هذه الضغوط، الذي يجب أن تتزامن مع طلب ينبع من الداخل.

٥ - ضمان تقاسم المكتسبات والمهارة بين البلدان المغاربية.

يعتبر وجود إرادة سياسية لمضاعفة المبادلات والفاعلين وقنوات اقتسام المهارة أمرا ضروريا لضمان تقاسم أمثل للمكتسبات والمهارات بين البلدان المغاربية الثلاثة. ويتم تقاسم المهارة هذا عبر مبادلات مؤسساتية وتبادل الخبرات والمعلومات وتنظيم اللقاءات واتخاذ مبادرات وإنجاز مشاريع مشتركة والدخول في شراكات عمومية وخاصة.

السبل التي يمكن عبرها أن يتم تقاسم المكتسبات والمهارات هي أولا المؤسسات (الجامعات ومراكز البحث)، ثم الجمعيات الأهلية وأخيرا الأنسجة الاقتصادية. يتم هذا التقاسم عبر ثلاثة أنواع من الركائز: الشبكات والمنظمات والاتفاقات (برامج حسب الأهداف ومنهجيات العمل والوسائل المالية والتتبع والتربية).

شكّلت هذه المائدة المستديرة مجالا غنيا للنقاش و الحوار و تبادل الآراء و هي
تعكس بذلك حاجة المغاربة للالتقاء لبناء مستقبل مشترك

السيدة حورية شريف خوت
مستشارة المغرب

تشخيص التحديات

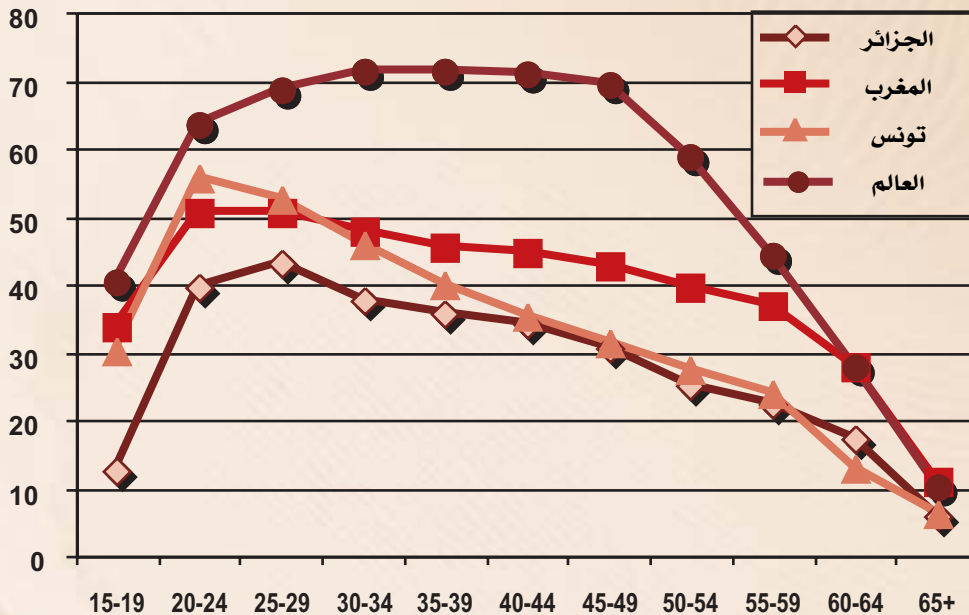
حدد المشاركون في فريق النوع الاجتماعي أربع تحديات أساسية في البلدان المغربية. أولا من الضروري تحسين المساهمة الاقتصادية للنساء. ويتعين كذلك ضمان مشاركة أكثر أهمية في الحياة السياسية والجمعية والنقابية. وأخيرا فمن اللازم إزالة التفاوتات بين القوانين والممارسات الاجتماعية والسماح للنساء بالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية.

1- تحسين المساهمة الاقتصادية للنساء

لسوء الحظ هناك العديد من العقبات تحول دون تحقيق هذا الهدف. فأحد المشاكل التي تطرح هناك النقص في الأدوات الملائمة لقياس نسبة النشاط لدى النساء. غير أنه من الواضح أن البطالة تصيب النساء أكثر من الرجال وأن تشغيل المرأة واهن ووقتي وأن نسبتهن في القوة العاملة ضعيفة. هناك أيضا مشكل التمييز في التوصل الى فرص العمل والترقية. ففي البلدان المغربية امرأة واحدة فقط من بين خمسة نساء تمارس نشاطا وتغادر النساء سوق العمل قبل الأوان (انظر الرسم البياني).

توجد كذلك مشاكل مرتبطة بالتحويلات الجارية مثل تحرير الاقتصاد الذي يهدد فرص عمل النساء، وتمركز فرص عمل في القطاع الخدماتي وانقباض وتشعب القطاع العام ودور القطاع الخاص الذي تتزايد أهميته.

النساء يغادرن سوق العمل قبل الأوان



٢- ضمان مشاركة أكثر أهمية في الحياة العامة

في هذا المجال أيضا عرّف الفريق عن عدة مشاكل، من بينها أولاً تباين النظام القانوني والأدوار الاجتماعية التي تلعبها النساء في الحياة الخاصة. لكن هناك أيضا غياب أعمال إيجابية/موجبة خاصة (مثلا الحصص، وعدم كفاية نشاطات التوعية وفضاء التعبير الديمقراطي بالنسبة للنساء.

٣- القضاء على الاختلافات بين القوانين والممارسات الاجتماعية

يمكن تحميل مسؤولية هذه الاختلافات لعدة عناصر. فمثلا وجود قوانين تبقي على الاختلاف لا تساعد بشيء على وضعية النساء في المنطقة المغربية. فهذه الظاهرة تعمقها الصعوبات في تطبيق مقتضيات التشريعات الجديدة. هناك مشكل آخر يتمثل في النقص في الأخذ بعين الاعتبار وتحمل التحرشات والعنف ضد النساء.

٤- التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية

توجد هنا أيضا عدة مشاكل في المجتمع المغربي تجعل التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية بالنسبة للنساء الراجبات في العمل أمرا صعبا. هناك تباين حقيقي في توزيع الأدوار والمهام والمسؤوليات في الحياة الخاصة والاجتماعية. في الواقع يستطيل وجود التصور التقليدي وصورة المرأة في الكتب المدرسية ولا تشجع وسائل الإعلام على التغيير. في أماكن العمل يظل تنظيم وقت العمل صارما ويعمق المشكل بسبب النقص (أو أحيانا غياب) في بنيات الاستقبال وخدمات القرب.

التوصيات

١- التوصية الأساسية التي قدمها فريق العمل في المائدة المستديرة المكلف معايلة مسألة النوع الاجتماعي هي خلق فريق عمل مختلط ومتعدد الاختصاصات للإدماج الاقتصادي للنساء في الفضاء المغربي. وسيتضمن من بين ما يتضمنه من الاختصاصات تنمية جمع المعلومات والمعطيات الكمية والكيفية، وإجراءات دراسات والتفكير في المسألة وخلق نقاش مع أصحاب القرارات.

٢- من أجل تحسين المساهمة الاقتصادية النسوية عرض المشاركون في فريق العمل عدة توصيات:

- فقد أثاروا على المستوى الاقتصادي الحاجة إلى الأخذ بالاعتبار بعد النوع الاجتماعي في تصور الإصلاحات وتطوير إعداد ميزانية يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وتحديد أفضل وتتبع أحسن للمجموعات ذات الأولوية.
- فيما يتعلق بالتربية والتكوين (التدريب) فقد سجل المشاركون الحاجة إلى تشجيع توجيه البنات إلى الشُعيب التقنية والعلمية والتكنولوجية. ومن اللازم كذلك تحسين التوصل إلى التربية واستبقائها وجودتها.

قدم المشاركون أيضا توصيات أخرى مثل إصلاح النظام التربوي والتكويني (التدريبي) بحيث يتوقع تطور سوق العمل وضبط البرامج الإعلامية والتي تتعلق بالتوعية في المدارس وعبر وسائل الإعلام لمحاربة الكليشيهات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وخلق أطر تكوين (تدريب) تسمح بالتكيف المهني. يجب كذلك العمل على تطبيق القانون بخصوص وجوب تعليم البنات وإنعاش التكوين (التدريب) المستمر والمؤهل بالنسبة للنساء العاملات أو اللواتي التحقن بالعمل.

• فيما يخص النظام الإعلامي والأدوات الإحصائية يوصي فريق العمل بإنعاش مسألة النوع الاجتماعي في إنتاج الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين التوصل إليها وتحليلها وإذاعتها وكذلك تطوير مؤشرات نوعية، خاصة فيما يتعلق بالأسرة وتطوير وتتبع وتقييم أثر البرامج حسب النوع الاجتماعي وكذلك تطوير الميزانيات الوقتية.

• وبهدف ضمان مشاركة أكثر أهمية في الحياة السياسية والجمعوية والنقابية يوصي فريق العمل أولاً بوضع إصلاحات على المستوى المدرسي. حيث يتعين تشجيع تعليم المشاركة منذ الصغر وتيسير الاختلاطية. كما يجب حذف الكليشيهات من الكتب المدرسية وتشجيع الاختلاط بين المدرسين، داخل الأقسام وداخل جمعيات التلاميذ. وعلى مستوى الخلية الأسرية يتعين تطويع الأسر على تعزيز الدور الاقتصادي والسياسي للنساء والحث على تعلم الديمقراطية داخل الأسرة.

٤ - لضمان مشاركة أكثر أهمية في الحياة السياسية والجمعوية والنقابية يوصي الفريق بثلاثة أنواع من الإجراءات:

• الإعلام وإذاعة وتعميم القوانين والمقتضيات التنظيمية الموجودة والمتعلقة بالنساء (تشريع العمل، الضمان الاجتماعي، إلخ). يقترح فريق العمل منح وسائل أعمال التشريعات (مفتشية الشغل، القضاء، المصالحة والتحكيم) وتدعيم مراقبة تطبيق القوانين من طرف السلطات العمومية. سيسمح هذا بالقضاء على الاختلافات بين القوانين والممارسات الاجتماعية.

• إقامة إجراءات الدعم والحفز مثل اتفاق التسهيلات الجبائية لتشجيع الشركات على تطوير التكوين (التدريب) المستمر وتوظيف النساء، وإنعاش المقاولاتية النسوية (التكوين والتوجيه والاتصال والرؤية والتمويل والضمانة)، وتنمية التغطية بواسطة شبكات الوقاية الاجتماعية لصالح بعض المجموعات الخاصة من النساء (المطلقات وربات الأسر والضعيفات)، وتنمية خدمات القرب لصالح الأسر، والحفز على تأسيس شركات في مجال خدمات القرب (روض الأطفال والطعام الجماعية....). وتحسين ظروف العمل في القطاع غير الرسمي ونظام الرعاية الاجتماعية وتشجيع التوصل الى بعض مناصب المسؤولية من خلال أعمال موجبة.

• لإنجاز كل هذه التغييرات يوصي فريق العمل بوضع آليات مثل الحصص الداخلية (النقابات، الأحزاب...)، وتعزيز مراصد ومراكز بحث و/أو تأسيسها. يتعين على الدولة كذلك إقامة نظام تتبع وتقديم دعم مالي للجمعيات العاملة في مجال النوع الاجتماعي ووضع إجراءات مرافقة اجتماعية (على مستوى الأسرة ومن خلال خدمات قرب وبنيات إشراكية). ومن الملائم أيضا تشجيع تبادل التجارب والتعاون الدولي.

تشخيص التحديات

عرف فريق العمل المهتم بالتجارة الخارجية بثلاثة تحديات أساسية بالنسبة للبلدان المغاربية في هذا المجال.

١ - أولا يتعين على بلدان المنطقة أن تتعلم اغتنام فرصة العولمة. في الواقع غالبا ما تكون اقتصادياتها متعثرة ولا تعود تخلق لا مناصب شغل ولا نمو. لكن اندماجا أفضل في الاقتصاد العالمي ممكن، فلتحقيق ذلك يجب فتح الاقتصاد للرفع من المنافسة وتخفيض الكلفات والإيرادات وتحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي لإحيائه، وكذا بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص صالحة للنمو: التريبة والعدالة وفعالية القوانين، تدبير متزايد من أجل الإصلاحات والشأن الاجتماعي.

غير أن هناك بعض العوائق التي تحول دون حدوث هذا الاندماج. فمثلا هناك الانفتاح العشوائي للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي تصبح مكلفة جدا. يجب أيضا التأكد من أن هذا الانفتاح يأخذ بعين الاعتبار سياسات يمارسها الشركاء الآخرون في مجالات الزراعة والخدمات والهجرة.

٢ - يهم التحدي الثاني الاندماج على صعيد المنطقة. حيث سيسمح هذا الإدماج بترسيخ الإصلاحات وفتح الأسواق تدريجيا والزيادة في حجم هذه الأخيرة وإدارة اختصاصات الشركاء وكذلك الرفع من قدرة السوق والمعاملة داخل اقتصاد متعدد الأقطاب. تبين للأسف بأن اتحاد المغرب العربي كان فشلا اقتصاديا. في الواقع بسبب عدم توفير شروط تواكب التفكير التعريفي فقد خلق ظروف الفشل.

بالإضافة إلى ذلك استعمل الانفتاح من طرف جماعات الضغط المحلية لعكس سير هذا الاندماج وقد كانت الإرادة السياسية غير كافية، مع تدبير سيء للتحويلات. هناك أيضا مشاكل أخرى مختلفة مثل إجراء المفاوضات المنفصلة وظهور عدة أزمات (غلق الحدود وخسائر اقتصادية) وتطوير التجارة غير الرسمية، وبالأخص الاقتصاد الحدودي.

٣ - أخيرا تشكل العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تحديا ثالثا. إن اتفاقيات الشراكة وسياسة الجوار تضع بكثرة معالم تقويم وحدود مشروع أورو مغاربي. سيتم تشكيل فضاء تبادل حر منظم وكامل إلى أجل. ومن الضروري العمل على أن يكون هذا المشروع مكملا للمشروع المغاربي.

رُكِّزَت نقاشات المائدة المستديرة على أهمية مشاريع الإدماج البيئي المغاربي، الذي يشكل مصدر نمو وتنمية. لذلك يجب خفض الفوارق بين البلدان وزيادة التناسق بين التجارب.

السيد فريد عباس

رئيس و مدير عام SETCAR - تونس

التوصيات

خلال مناقشات المائدة المستديرة عبر فريق العمل المهتم بالتجارة الخارجية عن رغبة في إصلاح المؤسسات والبنى التحتية المحلية قبل الشروع في عملية التحرير الاقتصادي. كما أصر المشاركون على ضرورة تمييز إصلاحات تدريجية بالمقارنة مع الإصلاحات صادمة.

بالرغم من إرادة قوية في الاندماج الجهوي فقد رغب بعض المشاركين مع ذلك في التشديد على ضرورة حماية بعض القطاعات، مثل الصناعة التقليدية.

قدم فريق العمل المهتم بالتجارة الخارجية عدة توصيات لمعالجة هذه النواقص. فأوصوا خصوصا:

١ - بإعادة التفكير في المنطقة المغاربية كمسعى اقتصادي وتكميلي وضروري للسياق الأورومتوسطي وفي المنظمة الدولية للتجارة لاستغلال أفضل لفرص العولمة. لهذا يجب الاعتماد على دروس فشل اتحاد المغرب العربي.

٢ - بالعمل على إقامة مناخ منافسة سليم وشريف، عن طريق شراكة بناءة بين القطاعين العام والخاص. وسيتم هذا عبر ملاءمة السياسات الزراعية والجمركية وسياسة المعايير، مما سيمكن من تقليص القطاع غير الرسمي. يجب كذلك تعزيز برامج الإصلاح للحفاظ على التشغيل الصناعي وتمميته.

٣ - في المجالات التي لم يتطرق إليها برنامج برشلونة (الزراعية، التربية، البحث، البيئة، تنقل الأشخاص) إنجاز مشاريع متكافئة (win-win) من شأنها تحقيق اندماج آجل في الاتحاد الأوروبي.

٤ - تخصيص فوائد إعادة الهيكلة للخاسرين، خصوصا الفقراء.

٥ - مضاعفة فرص تشارك التجارب المغاربية (غرف التجارة، منتدى اقتصادي مغاربي، منتديات وطنية).

٦ - قدم المشاركون كذلك عدة توصيات تكميلية. فهم يقترحون مثلا تقدير مكاسب الاندماج لتوزيعها توزيعا أفضل، تقييم كلفة إعادة الهيكلة، منح فوائد إعادة الهيكلة للخاسرين (خصوصا الفقراء)، وضع شبكات دفاع/ بحث/ دراسات مجهزة بوسائل، مضاعفة فرص تبادل التجارب المغاربية (غرف التجارة، منتدى اقتصادي مغاربي، منتديات وطنية) وتعبئة وسائل الإعلام حول استعجالية الاندماج المغاربي.

وأخيرا يقترح فريق العمل المكلف بموضوع التجارة الخارجية متابعة التفكير في النقاط التالية:

- أزمة قطاع النسيج
- سياسة زراعية مشتركة في البلدان الثلاثة
- سياسة تنشيط قطاع الخدمات وتفتحه.

أسئلة مفتوحة

في نهاية نقاشات المائدة المستديرة ظلت عدة تساؤلات معلقة لدى فريق التجارة الخارجية:

هل يجب إعادة بناء اتحاد المغرب العربي؟ وما هي المقترحات الملموسة لذلك؟ محاربة القطاع غير الرسمي - هل يمكننا القيام بذلك دون إطار وكيف ذلك؟ أزمة قطاع النسيج - ماذا تقول عن اتحاد المغرب العربي؟ كيف يمكن مواجهتها؟ ما هي المقترحات التي يمكن تقديمها لاندماج مشروع برشلونة والمشروع المغاربي؟ ما هي فعالية سياسة زراعية مشتركة في البلدان الثلاثة؟ هل هي ممكنة؟ ما فائدتها؟ وكيف؟

” مهم جدا تعزيز شبكات المجتمع المدني لتمكينها من توصيل صوت المواطنين إلى الحكومات و الشركاء في التنمية مثل البنك الدولي و البنك الإفريقي للتنمية. ”

السيد عيد الرزاق الزواوي
أستاذ جامعي - تونس

توصيات عامة

تم تبني مخطط عمل مكون من ثلاث أجزاء في نهاية المائدة المستديرة.

١- الحفاظ على فرق العمل والشبكات للتأثير على التغيير. تم تعيين عدة مشاركين لتقديم اقتراحات لهيكله هذه الشبكات المغاربية المنبثقة من المائدة المستديرة. اجتمع هذا الفريق في بداية شهر يوليو ٢٠٠٥ بتونس العاصمة واقترح خلق "شبكة بينية مغاربية اقتصادات ومجتمعات" لها مهمة وتفويض محددتين بوضوح.

” يجب الحفاظ على الشعلة التي أضاءتها هذه المائدة المستديرة عبر تشكيل شبكات وصل مغاربية بينية ”

السيد محمد بهلول
رئيس معهد تنمية القدرات البشرية - الجزائر

٢- دعم أشغال تحليلية مستقبلية في مجالات أساسية مثل الاندماج على صعيد المنطقة.

٣- إبلاغ نتائج المائدة المستديرة على نطاق واسع. وبغية تحقيق هذا الهدف أنشأت مصلحة المنطقة المغاربية في البنك الدولي موقعا على شبكة الإنترنت مخصص للمائدة المستديرة المغاربية هو (maghreb-ronde-table/org.worldbank.www). يشتمل الموقع على روابط لكل الوثائق المهمة المتعلقة بالمائدة المستديرة، مثل الخطابات التي أقيمت والعروض التي قدمتها فرق العمل الأربعة.

سيسهل البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، بالتعاون مع شركاء تنمية آخرين، عمل الشبكات الجهوية في تحقيق هذه التوصيات.

” للتأثير على الإصلاحات يتعين على كل مشارك من المشاركين في المائدة المستديرة كل في مجاله أن ينقل الأفكار ويدافع عن التغيير. ولوسائل الإعلام بصفتها وسيلة تعبير بالنسبة للمجتمع المدني دور أساسي تلعبه في المنطقة. ”

السيد مصطفى ك. نابلي
اقتصادي رئيس ومدير فريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية - البنك الدولي

البنك الدولي

قسم المغرب

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433
Etats-Unis

askmena@worldbank.org
www.worldbank.org/mena

تفقدوا أيضا صفحة المائدة المستديرة على الأنترنت www.worldbank.org/table-ronde-maghreb

البنك الإفريقي للتنمية

Angle des trois rues: Avenue du Ghana, Rue
Pierre de Coubertin, Rue Hedi Nourira
BP. 323 1002
Tunis Belvédère
Tunisie

afdb@afdb.org
www.afdb.org

أصدر هذا التقرير من طرف البنك
الدولي.
لا تعكس الآراء والمعلومات
الموجودة في هذا التقرير عن وجهة
نظر أو رأي البنك الدولي أو شركائه ،
بل حاولنا على قدر الإمكان نشر آراء و
أفكار المشاركين بالمائدة المستديرة
المغربية، علما أنها لا تعبر بالضرورة
عن الرأي الشخصي لكل منهم.